ورقة علمية

التجويع والمساعدات كسلاح حرب
دراسة حالة غزة في ضوء
القانون الدولي الإنساني

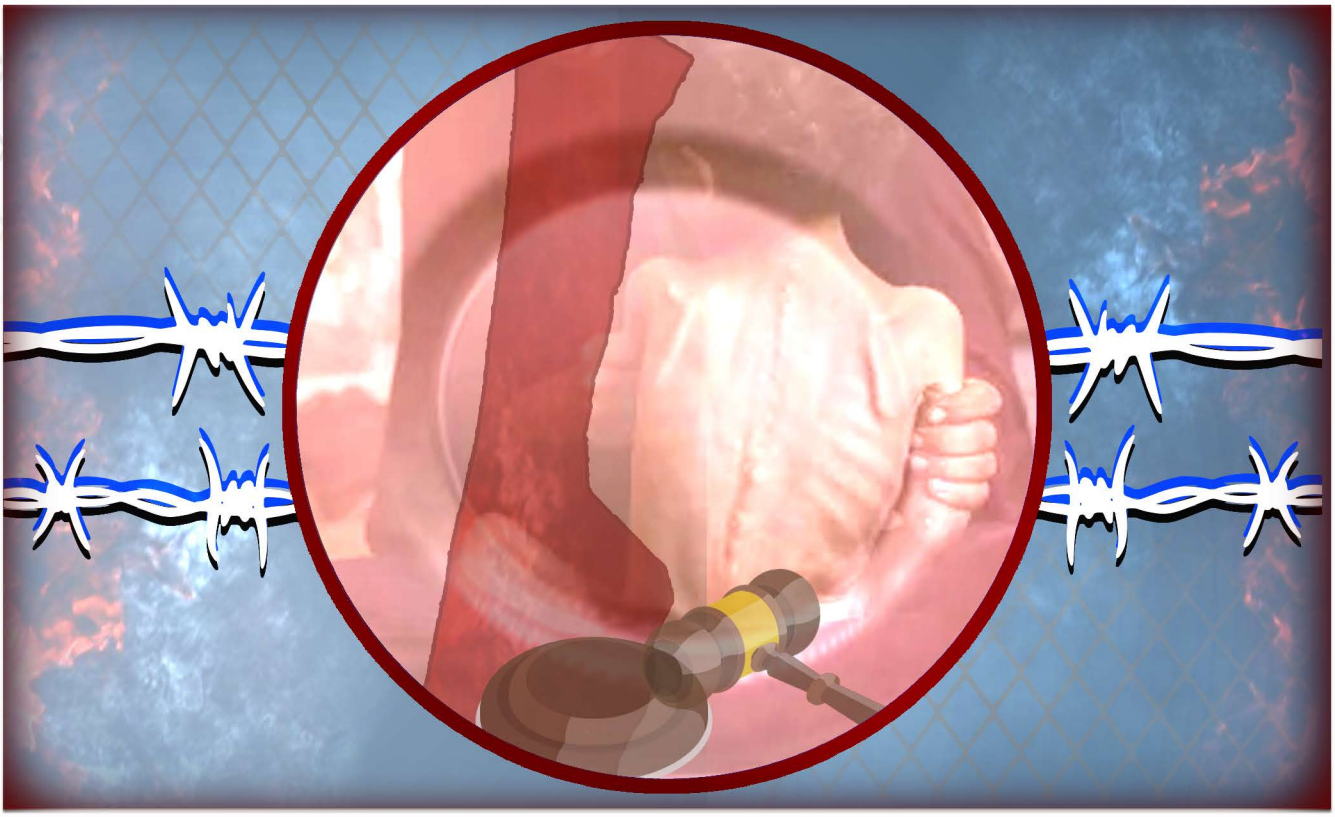

ثامر عبد الغني سباعنه

تموز/ يوليو 2025

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

جميع إصدارات ومنشورات المركز تعبّر عن رأي كتابها
ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 1

المقدمة 2

أولاً: الإطار النظري والمفاهيمي: 3

1. تعريف التجويع كسلاح.....3
2. التجويع كوسيلة للإخضاع.....4
3. المساعدات الإنسانية في القانون الدولي.....5
4. اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الملحقة.....5

ثانياً: استخدام التجويع في غزة: السياق والوقائع: 6

1. الحصار المفروض على غزة (منذ سنة 2007 حتى الآن).....7
2. القيود على إدخال الغذاء والدواء.....8
3. أمثلة موثَّقة من تقارير أممية ومنظمات حقوقية.....9
4. الموقف الدولي وما إذا كان ذلك يرقى إلى جريمة حرب.....11

ثالثاً: المساعدات كسلاح: التحكم في الإمدادات كوسيلة ضغط: 11

1. المساعدات الدولية.....11
2. المساعدات الدولية للفلسطينيين.....13
3. تدمير الموارد الزراعية والمائية كسلاح للتجويع.....14

رابعاً: الآثار الإنسانية والاجتماعية:.....16

1. الأثر على الأطفال والمرضى.....16
2. تداعيات سياسة التجويع على النساء الحوامل.....17
3. التأثيرات النفسية لحرب التجويع.....18

خامساً: الموقف الإسرائيلي من حرب التجويع ..... 19.

الخاتمة والتوصيات 22

الهوامش 24

التجويع والمساعدات كسلاح حرب

دراسة حالة غزة في ضوء القانون الدولي الإنساني

ثامر عبد الغني سباعنه*

المقدمة:

يعاني قطاع غزة منذ 2023/10/7 من حرب إسرائيلية قاسية، استخدم فيها الاحتلال كل أنواع الأسلحة، ولجأ إلى استغلال الغذاء والتحكم بالمساعدات كسلاح يحارب به أهل غزة ومقاومتها، مما جعل القطاع يعيش ظروفاً معيشية صعبة جداً، وصلت حدّ التجويع.

وفي نهاية شهر آذار/ مارس 2024، نُشر تقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي Integrated Food Security Phase Classification (IPC)، وهي مبادرة شاركت فيها أكثر من 15 منظمة إنسانية دولية بقيادة هيئة الأمم المتحدة، وهو التقرير الذي حدّد أن قطاع غزة على شفا مجاعة، أي الوضع الذي يمثّل الدرجة الخامسة والأكثر خطورة في مؤشر التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، حيث يعاني 70% من سكان قطاع غزة من نقص كارثي في الأمن الغذائي. ووفقاً للمعيار الدولي المقبول، تُعدّ منطقةً ما في حالة "مجاعة" عندما يواجه ما لا يقل عن 20% من الأسر فيها نقصاً حاداً في الغذاء، ويعاني ما لا يقل عن 30% من الأطفال هناك من سوء التغذية الحاد.

مفهوم استخدام الغذاء والدواء كسلاح حرب هو استراتيجية تُستخدم في النزاعات المسلحة أو الحروب، يُحرم فيها المدنيون أو الجماعات المستهدفة من المواد الأساسية مثل الطعام والماء، بهدف إجبارهم على الاستسلام أو تحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية. وتشمل هذه السياسة فرض حصار على

---

* ثامر عبد الغني فايق سباعنه من بلدة قباطية قضاء جنين. معلِّم، أسير محرر، أمضى أكثر من ثماني سنوات في سجون الاحتلال. ماجستير تخطيط وتنمية سياسية من جامعة النجاح الوطنية، صدر له العديد من الدراسات والأبحاث والكتب، شارك في العديد من المؤتمرات العلمية.

مناطق معينة، مما يمنع وصول الإمدادات الإنسانية والموارد الأساسية إلى السكان المحليين.[1] وقد أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي السابق يوآف جالانت Yoav Gallant في 2023/10/9 فرض حصار كامل على قطاع غزة، مؤكداً أنه لن يكون هناك كهرباء أو طعام أو ماء أو غاز، وأضاف: "نحن نقاتل حيوانات بشرية ونتصرف وفقاً لذلك".

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ما يعيشه الفلسطينيون في قطاع غزة من حرب تجويع بدأت بعد 2023/10/7، وكانت ضمن سياسة حكومة الاحتلال الإسرائيلية في حرب شاملة على كل ما هو فلسطيني.

أولاً: الإطار النظري والمفاهيمي:

1. تعريف التجويع كسلاح:

"التجويع" في الحرب هو الاستخدام المتعمّد لحرمان السكان المدنيين من الغذاء والماء، بهدف الضغط على الجهات المسؤولة عنهم، سواء كانت منظمات أم دول، وإجبارها على الخضوع سياسياً أو عسكرياً. وتشمل ممارسات التجويع تدمير المحاصيل والمواشي، كما حدث في حرب السودان، وفي أوكرانيا السوفييتية (الهولودومور Holodomor**)، ومنع أو تأخير دخول المساعدات الإنسانية، كما وثّق مجلس حقوق الإنسان Human Rights Council التابع للأمم المتحدة في تقاريره عن غزة وإقليم تيجراي Tigray (2023–2024). وتشمل أيضاً استهداف البنية التحتية الزراعية ومصادر المياه، وفرض الحصار العسكري أو الاقتصادي، كما حلّل أليكس دي وال Alex de Waal في كتابه "المجاعة الجماعية: تاريخها ومستقبلها Mass Starvation: The History and Future of Famine". وتشمل كذلك تهجير المزارعين أو السيطرة على أراضيهم بالقوة، وهذا ما ناقشته نعومي هوسكينغ في

** الهولودومور هو المجاعة المتعمدة التي أودت بحياة ملايين الأوكرانيين في ثلاثينيات القرن العشرين نتيجة سياسات الاتحاد السوفييتي.

كتابها "المجاعة كسلاح: سياسات الغذاء والحرب"، موضحةً كيف تُستخدم السيطرة على الغذاء كأداة للهيمنة على الأرض والسكان.[2]

2. التجويع كوسيلة للإخضاع:

ما تزال سياسة الضغط السياسي عبر التجويع متّبعة، بل تطوّرت وتنوّعت أشكالها وأساليبها. وتسعى عدد من الدول الكبرى إلى إيجاد التبعية لدى الدول الأخرى من خلال استخدام الغذاء والطعام وسيلة للضغط، والتهديد بالجوع والحاجة.

فسياسة التجويع هي امتداد لسياسة الحروب، بل تُعدّ أحد أشكالها، إذ ترتكز على التحكم في الحاجات الأساسية للإنسان. وبما أنّ حاجات المجتمع هي مجموع حاجات أفراده، فإنّ التحكم في إشباع أو عدم إشباع تلك الحاجات، وخصوصاً الأساسية منها، يمنح القوى الكبرى القدرة على التحكم والسيطرة والتأثير.

وما الذي سيمنع استخدام الغذاء كسلاح بيد الدول المنتِجة والمصدِّرة له إذا رغبت في ذلك لتحقيق أهدافها؟ وقد سبق أن استُخدم الغذاء من قبلُ كوسيلة ضاغطة لإجبار الشعوب، وإذلالها، وإرغامها على الاستسلام أو الدخول في طاعة الغير. والتاريخ الحديث مليء بالأحداث التي تُبيّن كيف كانت القوى المتحاربة تحاصر بعضها بعضاً، وتمنع عنها الطعام، وتحُول بينها وبين الإمدادات حتى ترغمها على الاستسلام. كما استُخدم الطعام كوسيلة ضغط على الدول والشعوب الرافضة لسياسات معينة، ففي سنة 1812 استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية فوائضها الغذائية كسلاح استراتيجي، حين وافق الكونجرس Congress على إرسال مواد غذائية إلى فنزويلا بحجة مساعدتها بعد الزلزال الذي تعرّضت له، بينما كانت الحقيقة أنها نكاية بإسبانيا التي كانت تحتل البلاد آنذاك.[3]

3. المساعدات الإنسانية في القانون الدولي:

يُقرّ القانون الدولي الإنساني International humanitarian law (IHL) بحقّ السكان المدنيين في أيّ دولة متأثرة بنزاع مسلح في الحصول على المساعدة الإنسانية. وينظّم هذا القانون، على وجه الخصوص، شروط تقديم المساعدات الإنسانية على شكل أغذية وأدوية ومعدات طبية وغيرها من الإمدادات الحيوية للمدنيين المحتاجين.[4] وتنص المادة 54 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف Geneva Conventions ضمن القانون الدولي الإنساني على ما يلي: "يُحظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب".[5]

4. اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الملحقة:

تُعد اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الملحقة بها قواعد قانونية دولية تنظم سلوك الأطراف المتحاربة، وتهدف إلى حماية الأفراد الذين لا يشاركون في القتال. وتتضمن هذه الاتفاقيات والبروتوكولات قواعد خاصة تتعلق بالغذاء، وتضمن توفيره إلى جانب المساعدات الإنسانية للسكان المدنيين، كما تحظر استخدام التجويع كأداة من أدوات الحرب.

ومما ورد في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها:[6]

> الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار يقوم على العنصر أو اللون، أو الدِّين أو المعتقد، أو الجنس، أو المولد أو الثروة أو أي معيار مماثل آخر.
>
> (.....)

من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية.

لا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة إلا لحاجة قوات الاحتلال وأفراد الإدارة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين. ومع مراعاة أحكام الاتفاقيات الدولية الأخرى، تتخذ دولة الاحتلال الإجراءات التي تكفل سداد قيمة عادلة عن كل ما تستولي عليه.

ثانياً: استخدام التجويع في غزة: السياق والوقائع:

بحسب تقديرات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، تتخطى جميع الأُسر في قطاع غزة تقريباً وجبات الطعام يومياً؛ ففي المحافظات الشمالية، من كل خمس أُسر هناك أربع أسر، إضافة إلى نصف الأسر النازحة في المحافظات الجنوبية، يقضي أفرادها أياماً ولياليَ كاملة دون تناول الطعام.[7]

ويعاني العديد من البالغين من الجوع، إذ يضحّون بوجباتهم من أجل إطعام أطفالهم. وقد أصبحت المساعدات الغذائية الإنسانية، التي كانت تدعم أكثر من ثلثَي السكان قبل تصاعُد العدوان، غير كافية على الإطلاق لتلبية الحاجات المتزايدة بوتيرة سريعة، والتي تهدد الحياة.

كما أن كميات السلع، بما في ذلك المواد الغذائية المسموح بدخولها القطاع، غير كافية إلى حدٍّ كبير، وفي معظم الأيام، لا تصل إلا إلى جزء من سكان محافظة رفح فقط. أما في المحافظات الشمالية، وكذلك في دير البلح وأجزاء من خان يونس، فإن العدوان المستمر أو الحصار الجزئي يحول دون وصول نسبة كبيرة من السكان إلى المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية، مثل الغذاء، والمياه، والصرف الصحي، والرعاية الصحية.[8]

1. الحصار المفروض على غزة (منذ سنة 2007 حتى الآن):

فرض الاحتلال الإسرائيلي حصاراً كاملاً على قطاع غزة منذ سنة 2007، وأرجع الاحتلال هذا الحصار إلى مجموعة من الأسباب، ولعل أبرزها: فوز حركة حماس في انتخابات سنة 2006، وسيطرة حماس على قطاع غزة بعد الانقسام الفلسطيني الفلسطيني، إضافة إلى عملية خطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط Gilad Shalit.

يتذبذب مؤشر الأمن الغذائي في قطاع غزة نتيجة لتغير محدداته بشكل مستمر، نظراً لحساسيته للظروف الجيوسياسية والاقتصادية التي يتعرض لها القطاع. فبالرغم من كلّ الجهود المبذولة، سواء كانت حكومية أم دولية، ما يزال الاتجاه العام لمؤشر انعدام الأمن الغذائي في تصاعد مستمر. وقد أكّد تقرير الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي أنّ أكثر من ربع الفلسطينيين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، سواء الشديد أم المتوسط، وهو معدل يُعدّ مرتفعاً مقارنة بالمعدلات العربية والعالمية.

وأشار التقرير إلى وجود العديد من العوامل المؤثرة على قضية الأمن الغذائي، من أبرزها العوامل السياسية التي تتعرض لها فلسطين من قِبل الاحتلال الإسرائيلي، والتي أثّرت على حركة الأشخاص والبضائع، مما تسبب في عجز كبير في مدخلات الإنتاج. كما أسهم في ذلك أيضاً ندرة التوافر وارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية، وضعف نظام البحث والتطوير وخدمة الإرشاد الزراعي.[9]

وقد شهد الأمن الغذائي معدلات معتدلة ومستقرة حتى سنة 2008، إلا أنّه بدأ بالتذبذب بشكل واضح، مسجلاً تراجعاً حاداً وملموساً منذ سنة 2009، ليبلغ أعلى درجات انعدام الأمن الغذائي في سنة 2018، كما هو موضّح في الشكل أدناه:[10]

انعدام الأمن الغذائي – قطاع غزة

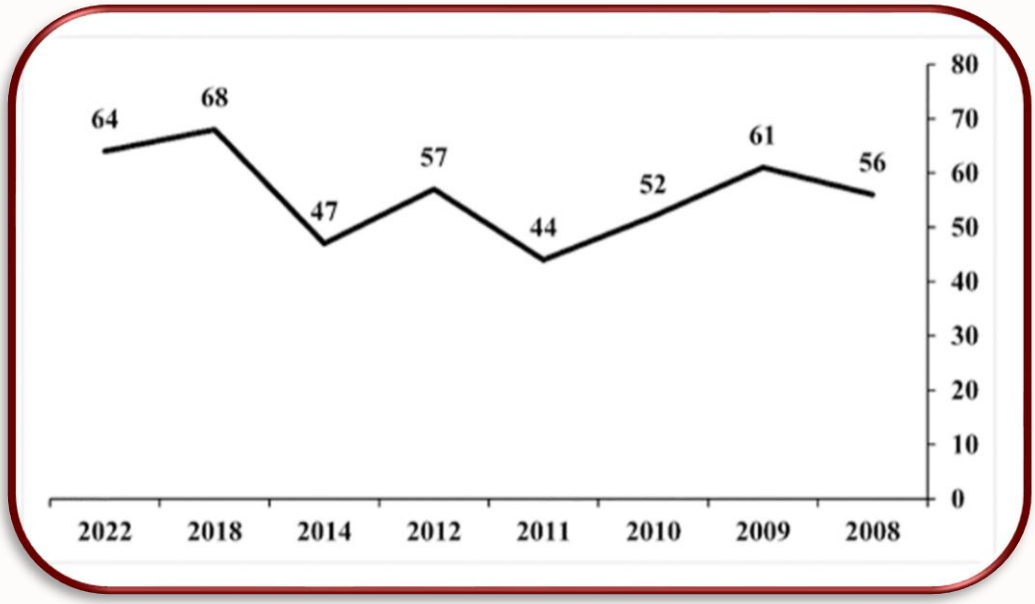

2. القيود على إدخال الغذاء والدواء:

ذكرت الأمم المتحدة أنّ عملية الإغاثة في غزة "مُختنقة بسبب إغلاق" المعابر من قِبل "إسرائيل"، فيما أفاد العاملون في المجال الإنساني على الأرض بأنّ الناس "ينبشون القمامة، محاولين العثور على شيء صالح للأكل". وأشارت الأمم المتحدة إلى أنّ الخطة الإسرائيلية المتعلقة بالغذاء "تبدو محاولة متعمدة لاستخدام المساعدات كسلاح"، مشددة على ضرورة أن تُقدَّم المساعدات استناداً إلى الحاجة الإنسانية، "وليس استخدامها بأي شكل من الأشكال كتكتيك لنقل الناس إلى أيّ مكان محدد".[11]

وأكدت غرفة العمليات الحكومية للتدخلات الطارئة في المحافظات الجنوبية أنّ قطاع غزة يتعرّض لتجويع متعمّد، في ظلّ إغلاق المعابر ومنع دخول المساعدات، على الرغم من وجود عشرات الآلاف من الأطنان من المواد الغذائية والصحية على بُعد أمتار من المدنيين الذين يواجهون مجاعة حقيقية. وأضافت أنّ الحصار الإسرائيلي لم يعد مجرد سياسة عقاب جماعي، بل تحوّل إلى جريمة إبادة جماعية ممنهجة، مؤكدة أن 81% من مساحة غزة أصبحت إما محظورة الوصول أو خاضعة لأوامر إخلاء قسري، مما تسبب في موجات نزوح متصاعدة شملت 40% من السكان منذ مطلع آذار/ مارس 2025.[12]

وتمثّلت القيود التي فرضها ومارسها جيش الاحتلال الإسرائيلي على إدخال الدواء والغذاء إلى غزة في عدة أشكال وممارسات، منها:

- إغلاق معابر قطاع غزة ومنع إدخال قوافل المساعدات والمواد الغذائية.
- قصف مخازن الأغذية والأدوية.
- صعوبة الوصول إلى مصادر الغذاء.
- تدمير الأراضي الزراعية في قطاع غزة.
- قصف وتدمير المخابز ومواقع توزيع الوجبات الغذائية.

- قصف وتدمير البنية التحتية، بما في ذلك شبكات المياه والكهرباء، وحرمان السكان من غاز الطهي.
- منع دخول البعثات الدولية والإغاثية.

3. أمثلة موثَّقة من تقارير أممية ومنظمات حقوقية:

وفقاً للتقرير الصادر عن التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في قطاع غزة، والذي نُشر في 2025/5/12، من المتوقَّع أن يواجه جميع سكان القطاع، البالغ تعدادهم 2.2 مليون نسمة، مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال الفترة الممتدة بين 11 أيار/ مايو ونهاية أيلول/ سبتمبر 2025. إذ يواجه نصف مليون شخص (أي واحد من كل خمسة أشخاص) خطر المجاعة. كما أفاد التقرير بأنّ النتائج تشير إلى تدهور كبير مقارنة بالتحليل السابق الذي أجراه النظام في تشرين الأول/ أكتوبر 2024.

وحذّر النظام من أنّ خطر المجاعة في قطاع غزة لا يُعَدّ ممكناً فحسب، بل بات مرجّحاً بقدر متزايد في ظلّ الإعلان عن توسيع العمليات العسكرية في شتّى أرجاء قطاع غزة، واستمرار عجز الوكالات الإنسانية عن الوصول إلى السكان المعوزين وحالة التصعيد المتوقعة في الأعمال القتالية والنزوح الجماعي المستمر للسكان.[13]

كما وصف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) قطاع غزة بأنّه "أكثر الأماكن

جوعاً على وجه الأرض"، وحثّ السلطات الإسرائيلية على منح الأمم المتحدة حقّ الوصول الإنساني فوراً، "فالوقت ينفد بسرعة كبيرة، والأرواح تُزهق كل ساعة".[14]

وقالت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) إنّ قرابة 733 مليون شخص في العالم عانوا الجوع في سنة 2023، وإنّ أزمة الغذاء في قطاع غزة، الذي تشنّ عليه "إسرائيل" حرب إبادة جماعية، هي الأسوأ في تاريخ تقارير المنظمة. ولفتت إلى أن 96% من أهالي غزة يعانون انعدام الأمن الغذائي الحاد بتصنيف رقم 3 وما فوقه من تصنيفات المنظمة، أيّ الطوارئ والكارثة. وأضافت المنظمة "نتحدث عن أكثر من مليونَي شخص يعانون الجوع يومياً من إجمالي 2.2 مليون فلسطيني في قطاع غزة".[15]

تقارير مكتب أوتشا ووكالة الأونروا UNRWA:

- من بين أكثر من 500 شاحنة كانت تدخل يومياً قبل تشرين الأول/ أكتوبر 2023، تمّ السماح بدخول أقل من 10% من هذا العدد بعد التصعيد.
- تتحكم "إسرائيل" في قائمة المواد المسموح بدخولها، وتشمل القيود الغذاء، والأدوية، والوقود، وحتى المياه.
- توجد تقارير عن استخدام المساعدات كوسيلة ضغط سياسي من خلال تأخيرها أو تخصيصها ضمن شروط معينة.

وقال عشرة خبراء مستقلون تابعون للأمم المتحدة في بيان: "نعلنّ أن حملة التجويع المتعمدة والمستهدفة التي تقوم بها إسرائيل ضدّ الشعب الفلسطيني هي شكل من أشكال عنف الإبادة الجماعية وأدت إلى المجاعة في جميع أنحاء غزة".[16]

4. الموقف الدولي وما إذا كان ذلك يرقى إلى جريمة حرب:

سياسة التجويع جريمة محظورة بموجب عدد من القوانين والاتفاقيات الدولية، ويُنظر إليها على أنّها انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. ومن أبرز الأطر القانونية التي تناولت هذه الجريمة:[17]

- اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية.
- اتفاقية جنيف الرابعة (1949)، التي تحظر استهداف المدنيين بحرمانهم من المواد الضرورية لحياتهم.
- البروتوكول الإضافي الأول الصادر سنة 1977، والذي يؤكد على حظر استخدام التجويع كسلاح في النزاعات الدولية المسلحة.
- البروتوكول الإضافي الثاني، وينص على حماية المدنيين من آثار النزاعات غير الدولية، بما في ذلك منع استخدام سلاح التجويع ضدهم.
- القانون الدولي العرفي، الذي يحظر استخدام التجويع ضدّ السكان المدنيين في جميع أشكال النزاعات المسلحة، سواء كانت دولية أم غير دولية.
- القرار 2417 الذي تبنته الأمم المتحدة، والذي يدين بشدة استخدام التجويع كسلاح في النزاعات المسلحة.

ثالثاً: المساعدات كسلاح: التحكم في الإمدادات كوسيلة ضغط:

1. المساعدات الدولية:

المساعدات الدولية كانت وما تزال سيفاً ذا حدين على الدول النامية أو المتلقية للمساعدات، وعلى الرغم من شعارات التنمية والإنسانية التي تحملها تلك المساعدات، إلا أنّ في داخلها أثراً في صنع القرار السياسي وسيادة الدولة المتلقية للمساعدة.

اختلفت التعريفات المرتبطة بالمساعدات الدولية أو المساعدات الخارجية، فواحد منها يشير إلى أنها عملية دعم تقوم بها الدول المانحة المقتدرة طواعيةً بتقديم الموارد إلى الدول المحتاجة، أو أنها المساعدات

الدولية التي تنتقل من بلد إلى آخر، أو أنها المساعدات العابرة للبحار أو الأجنبية. وعرّفت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية United States Agency for International Development (USAID) المساعدات بأنّها: تحويل طوعي للموارد العامة من دولة إلى دولة أخرى مستقلة، أو لمنظمة غير حكومية مثل الأونروا أو للبنك الدولي World Bank.

تشكّل المساعدات الدولية نحو 0.1% من إجمالي الاقتصاد العالمي الذي يبلغ مطلع سنة 2019 نحو 143 تريليون دولار (على أساس القوة الشرائية Purchasing Power Parity (PPP) وليس الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP)). وتحتل الصين مع نهاية سنة 2018 المرتبة الأولى في "حجم" المساعدات الدولية (وليس النسبة المئوية للمساعدات من إجمالي الناتج المحلي الصيني)، وتبلغ قيمة المساعدات الصينية نحو 38 مليار دولار، تليها الولايات المتحدة بـ 31 مليار دولار. ولكن لو حسبنا نسبة المساعدات إلى إجمالي الناتج القومي (وليس المحلي)، فإن الاتحاد الأوروبي European Union يقدم 0.47% من إجمالي ناتجه، وتقف السويد على رأس الدول الأوروبية بنسبة 1.4%، تليها النرويج (1.05%)، ولوكسمبورغ (0.93%)، والدنمارك (0.85%)، وهولندا (0.76%). بينما في الدول العربية، تقف قطر على رأس الدول العربية بنسبة 1.24%، تليها الإمارات بنسبة 1.09%. أما الولايات المتحدة فتحتل المرتبة 20 بين الدول المانحة.[18]

أنواع المساعدات الدولية:

يمكن تقسيم المساعدات إلى عدة أنواع، وذلك حسب هدف هذه المساعدات، ومنها:

- المساعدات الإنسانية، والتي يمكن أن تُقدَّم نتيجة الحروب أو الكوارث، وتُقدَّم بشكل عاجل وسريع.
- المساعدات ذات الطابع التنموي، والتي تُقدَّم بهدف دفع عجلة التنمية في بلد ما.
- المساعدات الغذائية.
- المساعدات الأمنية.
- المساعدات العسكرية.

إضافة إلى ذلك، يمكن تقسيم المساعدات إلى:

- مساعدات تُقدَّم للدول دون شروط أو قيود.
- مساعدات تكون وفق شروط الدولة الداعمة.

2. المساعدات الدولية للفلسطينيين:

كنتيجة أساسية لتفكيك الاقتصاد الفلسطيني وتهميش قطاعاته بفعل السياسات الإسرائيلية، بات الاقتصاد الفلسطيني، بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها في صيف سنة 1994، يعتمد بشكل كبير على المساعدات والمعونات الدولية.

لقد اعتمدت السلطة الفلسطينية على المساعدات الدولية كمصدر أساسي، بل ورئيسي، في تمويل موازنة السلطة ودعم مشاريعها. وفي البداية، كان هدف الجهات المانحة دعم المسيرة السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD)، صُرف أكثر من 35 مليار دولار في الضفة الغربية وقطاع غزة بين السنتين 1993 و2016، منها نحو 24 مليار دولار (نحو 70% من إجمالي المساعدات) قُدِّمت بين 2006 و2016، بمعدل سنوي يُقدَّر بنحو 2.2 مليار دولار، وبمعدل 560 دولاراً للشخص سنوياً. وتضع هذه الأرقام الفلسطينيين في مقدمة المتلقين للمساعدات الدولية غير العسكرية على مستوى العالم.

أكبر أربعة مانحون للسلطة الفلسطينية 2012– أيار/ مايو 2016 (بالمليون شيكل)

السنة	السعودية	الولايات المتحدة	الاتحاد الأوروبي – PEGASE	البنك الدولي
2012	400	0	818	1,024
2013	941	1,258	899	857
2014	704	380	881	911
2015	943	0	869	512
2016 (أيار)	462	59	260	10
المجموع	3,449	1,698	3,726	3,314

وبناءً على بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قدّم أكبر 12 مانحاً لفلسطين، خلال خمس سنوات فقط، نحو 89% من مجموع المساعدات. كما أنّ أكبر ستة مانحين، وهم الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، ووكالة الأونروا، والنرويج، وألمانيا، وبريطانيا، قدّموا وحدهم نحو 70% من إجمالي هذه المساعدات.

3. تدمير الموارد الزراعية والمائية كسلاح للتجويع:[19]

أدت سياسة التجويع التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي، من خلال تدمير كل مقومات الحياة الزراعية والغذائية والمائية، بالإضافة إلى فرض حصار خانق على القطاع ومنع دخول المساعدات الإنسانية، إلى تحويل القطاع إلى منطقة منكوبة أو بالأحرى إلى منطقة مجاعة؛ على الرغم من ذلك وبشيء من الاستغراب، فإن الأمم المتحدة لم تُعلن رسمياً، حتى كتابة هذه السطور، أن قطاع غزة هو "منطقة مجاعة"، رغم أن الأدلة والعديد من التقارير باتت تشير إلى أن "الجوع الحاد" أصبح واقعاً على الأرض في مناطق عدة، وخاصة شمال القطاع. ففي التقرير الذي صدر عن التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (عن الفترة من 11 أيار/ مايو وحتى نهاية أيلول/ سبتمبر 2025)، صُنّف القطاع في حالة طوارئ (المرحلة الرابعة من تصنيف الأمن الغذائي IPC Phase 4)، مع توقّع أن يواجه جميع السكان انعداماً حاداً في الأمن الغذائي؛ ويشمل ذلك 470 ألف شخص (22% من السكان) في مرحلة الكارثة (المرحلة الخامسة IPC Phase 5)، وأكثر من مليون شخص (54%) في مرحلة الطوارئ (المرحلة الرابعة IPC Phase 4)، ونصف مليون تقريباً (24%) في مرحلة الأزمة (المرحلة الثالثة IPC Phase 3).[20]

ويمثل ذلك تدهوراً كبيراً مقارنة بالتحليل السابق الصادر عن التصنيف المرحلي المتكامل في تشرين الأول/ أكتوبر 2024، وبالوضع المتدهور أصلاً الذي تم رصده في الفترة من 1 نيسان/ أبريل إلى 10 أيار/ مايو 2025، حيث تم تصنيف 1.95 مليون شخص (93% من السكان) في مرحلة

الأزمة أو أسوأ (المرحلة الثالثة أو أعلى)، من بينهم 244 ألف شخص (12%) في المرحلة الخامسة (كارثة)، و925 ألف شخص (44%) في المرحلة الرابعة (طوارئ).[21]

كان المخطط الإسرائيلي واضحاً، من خلال استخدام آلة الحرب العسكرية في أبشع صورها، بهدف حرمان سكان القطاع من الوصول إلى المصادر والموارد الغذائية، وذلك من خلال تدمير وإتلاف الأراضي الزراعية، وتدمير كافة مصادر المياه، من آبار ومحطات تحلية. هذا السلوك الإسرائيلي جاء في إطار حربه لتقويض مقومات الحياة وإجبار الفلسطينيين على هجر أماكن سكنهم، منتهكاً كافة القوانين الدولية والإنسانية، ومتخذاً من صمت المجتمع الدولي ضوءاً أخضر لإتمام حرب الإبادة الجماعية.

قبل اندلاع الحرب في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، كان الناتج من زراعة هذه الأراضي يلبي جزءاً كبيراً من الاحتياجات الغذائية الاقتصادية للسكان، لكن مع الحرب، تعرضت الأراضي الزراعية لدمار واسع؛ حيث أظهرت بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية United Nations Satellite Centre (UNOSAT)، وبالاعتماد على صور الأقمار الصناعية، أن 77.8% من الأراضي الزراعية في قطاع غزة أصبح غير متاح للاستخدام بسبب تحوّلها إلى مناطق عسكرية، أو نتيجة القصف والتجريف، تاركة 688 هكتاراً*** (4.6%) صالحة للزراعة من إجمالي نحو 15,053 هكتاراً من المساحة الزراعية المتوفرة قبل الحرب.[22]

أما بالنسبة للآبار، فقد عمد الاحتلال إلى تدمير الغالبية العظمى من آبار المياه بشكل مباشر، كما أن منع الاحتلال دخول الوقود وتعمّد استهداف محطات الكهرباء ومنع إصلاحها، أديا إلى تقليل القدرة من تشغيل ما تبقى من آبار صالحة؛ فوفق تقارير منظمة أوكسفام Oxfam، فإن نحو 67% من الآبار الإرتوازية في القطاع دُمّرت، بينما ما تزال معظم الآبار

*** الهكتار يساوي 0.01 كم^2.

الصغيرة غير قادرة على العمل بسبب نقص الوقود أو الكهرباء.[23] كما أدت سياسة الاحتلال إلى تضرر أكثر من 85% من محطات تحلية المياه في قطاع غزة نتيجة القصف وتعطّل الكهرباء والوقود، ما أدى إلى تعطّل نحو 90% من المحطات وحرمان سكان القطاع من المياه الصالحة للشرب.[24]

رابعاً: الآثار الإنسانية والاجتماعية:

1. الأثر على الأطفال والمرضى:

تسبب العدوان الإسرائيلي والحصار على قطاع غزة في زيادة معاناة الشعب الفلسطيني خصوصاً الفئات الأضعف؛ الأطفال والمرضى، حيث خسر الآلاف حياتهم أو أصيبوا بجروح خطيرة، وتعرضوا للتشريد، وانقطاع التعليم، ونقص الغذاء والدواء؛ ما أوجد أزمة إنسانية ونفسية حادة. وقد أكد المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، في 2025/7/12، أنه "بعد مرور 133 يوماً على الإغلاق الإسرائيلي الكامل للمعابر، يتفاقم خطر المجاعة ويهدد الموت مئات الآلاف، بينهم 650 ألف طفل دون سن الخامسة، من بين 1.1 مليون طفل في القطاع، وسط صمت دولي مخز". وأضاف في بيان، أن "قوات الاحتلال تغلق جميع المعابر، وتمنع دخول الغذاء والدواء والوقود، في واحدة من أشد جرائم الحصار الجماعي في العصر الحديث".[25]

وأدت سياسة التجويع الإسرائيلية الممنهجة ضدّ المدنيين في قطاع غزة، في الفترة من 2023/10/7 وحتى 2025/7/24، إلى وفاة أكثر من 115 فلسطينياً بسبب الجوع وسوء التغذية،[26] من ضمنهم أكثر من 71 طفلاً.[27]

وبحسب وكالة الأونروا، واستناداً إلى تقارير صادرة عن المراكز الصحية والنقاط الطبية التابعة لها، وبعد أن أجرت ما يقرب من 74 ألف فحص للأطفال دون سن الخامسة، للكشف عن سوء التغذية، في الفترة بين شهري آذار/ مارس وحزيران/ يونيو من سنة 2025، حددت ما يقرب من 5,500 حالة تعاني من سوء التغذية الحاد الشامل وأكثر من 800 حالة من سوء التغذية الحاد الوخيم.[28]

وتعمّدت "إسرائيل" في حربها على قطاع غزة، استهداف المستشفيات والمراكز الصحية، بهدف زيادة الضغط على السكان، ودفعهم للتوجه إلى مناطق حددتها لهم في سياق تنفيذ مخططات التهجير التي تسعى إليها؛ ووفق منظمة الصحة العالمية World Health Organization، فإن نحو 21 مستشفى فقط من أصل 36 مستشفى في قطاع غزة، ما تزال تعمل بشكل جزئي. وقد لحقت أضرار بمعظمها من جراء هذه العدوان.[29] كما تجاوزت، حتى 2024/9/20، طاقة استيعاب الأسرة 100–150% في بعض المستشفيات،[30] وبات نحو 350 ألف مريض لا يتلقون أدويتهم بسبب نقص التوريد والقيود على دخول الدواء.[31] ووفقاً للمنظمة، تعرضت المنشآت الصحية وسيارات الإسعاف في غزة منذ 2023/10/7 لأكثر من 516 هجوماً، وأسفرت هذه الهجمات عن استشهاد أكثر من ألف من العاملين في المجال الصحي.[32]

2. تداعيات سياسة التجويع على النساء الحوامل:

تعاني النساء الحوامل والمرضعات في غزة من انعدامٍ حادٍ في الأمن الغذائي، في ظلّ استمرار الاحتلال الإسرائيلي بتقييد دخول المواد الغذائية، والتي تفتقر إلى القيم الغذائية المتنوعة، ما يجعلها غير كافية لتلبية احتياجات أجساد الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات.

وفي هذا السياق، كشف تقرير صادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان United Nations Population Fund (UNFPA) في 2025/5/20، أن نحو 55 ألف امرأة حامل في قطاع غزة يواجهن مخاطر صحية جسيمة نتيجة الحصار والحرب المستمرة. وأشار التقرير إلى أن 11 ألف سيدة حامل على الأقل تعاني من خطر المجاعة وسوء التغذية الحاد، ما يزيد احتمالية الإجهاض، والولادة المبكرة، ووفاة الأجنة. كما يُتوقع أن تلد حوالي 5,500 امرأة خلال أيار/ مايو 2025، في ظلّ انهيار النظام الصحي ونقص 60% من الإمدادات الطبية الأساسية. وذكر التقرير أن 9 من كل 10 مستشفيات إما مغلقة أو غير قادرة على تقديم خدمات التوليد، فيما تحتاج 15% من النساء الحوامل إلى رعاية متقدمة يصعب توفيرها.[33]

وقد ذكرت منظمة "العمل ضدّ الجوع" Action Against Hunger أنّ ما بين الأول والعشرين من أيار/ مايو 2024، سهّلت السلطات الإسرائيلية 50% فقط من بعثات المساعدات الإنسانية في جنوب غزة، و37% فقط في شمال غزة، وغالباً ما يتم إعاقة هذه المشاريع أو تُرفض تماماً. وأوضحت المنظمة أنّ عمليات توزيع الأغذية باتت أقل تنوعاً وأقل تغذية، حيث لم يعد بالإمكان توزيع اللحوم أو البيض، كما لم يتمكنوا من توزيع الخبز لعدة أسابيع. والمنتجات التي تمّ إدخالها لا تكفي لمكافحة سوء التغذية.[34]

إنّ سوء التغذية الذي تعاني منه النساء الحوامل والمرضعات، خصوصاً في شمال غزة، يمنعهن من الحفاظ على صحتهن، ويُقلل من منحهن أطفالهن فرص البقاء والنمو والتطور بشكل سليم. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ نقص التغذية لدى النساء خلال فترة الرضاعة الطبيعية يجعل من الصعب عليهن استعادة مخزونهن الغذائي وتلبية احتياجاتهن الإضافية من المغذيات.[35]

3. التأثيرات النفسية لحرب التجويع:

في سياق الحرب النفسية التي تشنها "إسرائيل" ضدّ الفلسطينيين في غزة، يُستخدم التجويع كسلاح صامت يستهدف الجسد والعقل معاً. لا يقتصر الجوع على التدهور الصحي، بل يؤدي إلى خلخلة الوظائف المعرفية مثل التركيز واتخاذ القرار، ما يُضعف القدرة على المقاومة ويُعيد تشكيل الوعي تحت ضغط البقاء اليومي. مشاهد الطوابير الطويلة للنساء والأطفال بحثاً عن الطعام تعكس كيف يتحول الجوع إلى أداة لإخضاع الإنسان وسحق كرامته. يُعيد هذا الواقع إنتاج ما يسميه البعض بـ"التجويف المعرفي"، حيث يُفقد الأفراد القدرة على التفكير النقدي، ويصبح التجويع منهجاً لإيجاد إنسان قابل للتطويع السياسي، ضعيفاً ليس فقط من الناحية الجسدية، بل النفسية أيضاً.[36]

وأظهرت دراسة من مؤسسة تحالف أطفال الحرب War Child Alliance Foundation (WCAF) أن 96% من الأطفال في غزة يشعرون بأن موتهم وشيك، وأن ما يقرب من نصفهم يرغبون في الموت نتيجة للصدمة النفسية التي تعرضوا لها.[37]

في ظلّ تدهور النظام الصحي، باتت المعاناة النفسية جزءًا من الحياة اليومية، ما يتطلب تدخلاً دولياً عاجلاً لتقديم الدعم النفسي والإنساني المستدام.

4. استهداف المساعدات:

لم يكتفِ الكيان الإسرائيلي بمنع دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، بل استهدف بشكل مباشر فرق الإغاثة التي تحاول إيصال الطعام إلى المحتاجين، في سياق مخططه لتجويع سكان قطاع غزة، وزيادة الضغط عليهم بهدف تيئيسهم. وبحسب وكالة الأونروا ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، فإنه منذ 2023/10/7 وحتى 2024/11/22، قُتل أكثر من 320 عاملاً إنسانياً في أثناء أداء مهامهم في غزة، معظمهم من موظفي الأونروا.[38]

ومن حوادث الاعتداءات البارزة، الهجوم الإسرائيلي على قافلة تابعة للمطبخ المركزي العالمي World Central Kitchen (WCK)، في نيسان/ إبريل 2024، أدى إلى مقتل سبعة من العاملين، في أثناء قيامهم بتوزيع وجبات الطعام على المحتاجين وسط قطاع غزة، بالرغم من التنسيق المسبق مع سلطات الاحتلال، وتوضيح وجود شعار المنظمة على المركبات.[39] وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، قُتل ثلاثة عاملين في المطبخ المركزي جراء استهداف إسرائيلي لمركبة شرق خان يونس.[40] هذه الهجمات أثارت غضباً عالمياً، لكن لم يُعقبها تغيير فعلي في السياسة الإسرائيلية.

كما استهدفت القوات الإسرائيلية مستودعات المساعدات في كلّ من شمال غزة وجنوبها، ما أدى إلى تدمير آلاف الأطنان من الأغذية والأدوية. وتكررت مشاهد إطلاق النار على المدنيين الغزّاوِيّين في أثناء محاولتهم الوصول إلى شاحنات مساعدات محدودة في مناطق مثل "الكوستل" و"نقطة نيتساريم"، حيث سقط العشرات قتلى فيما عُرف بـ"مجزرة طابور الخبز".[41]

خامساً: الموقف الإسرائيلي من حرب التجويع:

توزع الموقف الإسرائيلي من سياسة التجويع الممارسة ضدّ قطاع غزة بين مؤيد، ومعارض، وصامت. وأدلى عدد من المسؤولين الإسرائيليين، خصوصاً في الحكومة، بتصريحات علنية كشفت عن توجه متعمد

لحرمان المدنيين في قطاع غزة من أساسيات الحياة، كالغذاء والماء والوقود، وهي تصريحات ترجمتها الممارسات العسكرية الإسرائيلية على أرض الواقع.

وقد اعتمد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu سياسة التضليل والخداع، من خلال إنكار وجود مجاعة داخل القطاع، ففي خطاب ألقاه باللغة الإنجليزية في وزارة الخارجية، في 2025/5/27، قال نتنياهو: "لا ترى أحداً، ولا واحداً، هزيلاً منذ بداية الحرب وحتى اليوم".[42]

لكن نتنياهو، وإن لم يستخدم صراحةً مصطلح "التجويع" لاعتبارات سياسية وتجنباُ لإثارة غضب المجتمع الدولي، إلا أنه عبّر في مناسبات عدة عن دعمه لمنع إدخال المواد الغذائية والوقود إلى غزة، باعتباره وسيلة من وسائل "الضغط الأمني" على حركة حماس. فقد أوضح في بداية اجتماع حكومته الأسبوعي، في 2025/3/2، أن "لا مزيد من الغذاء المجاني" لغزة، مدعياً أن حماس استولت على المساعدات، وقد اتخذت الحكومة، خلال هذا الاجتماع، قراراً بمنع تدفق المساعدات إلى قطاع غزة، خارقة بذلك أهم البنود المتعلقة بالبروتوكول الإنساني المنصوص عليه في اتفاق وقف إطلاق النار في غزة الذي وُقع في 2025/1/15.[43]

أما وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش Bezalel Smotrich، المنتمي إلى تيار الصهيونية الدينية، فقد ذهب أبعد من ذلك، قائلاً: "ترك سكان قطاع غزة يموتون جوعاً قد يكون أمراً مبرّراً وأخلاقياً".[44] وفي السياق نفسه، صرّح وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف جالانت قائلاً: "لقد أعطيت أمراً: غزة ستكون تحت حصار تام؛ لا كهرباء، لا طعام، لا وقود، كل شيء مغلق".[45]

لم تكن سياسة التجويع الإسرائيلي، كردة فعل على عملية طوفان الأقصى، بل جاءت تكملة لاستراتيجية خنق القطاع بهدف إخضاعه، من خلال التحكم بالمعابر وفرض حصار خانق، وقد نشرت صحيفة هآرتس، سنة 2012، وثيقة سرية وهي عبارة عن "خطوط حمراء"، قامت وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق Coordinator of Government Activities in the Territories (COGAT) بإعدادها سنة 2009، في عهد حكومة إيهود أولمرت Ehud Olmert، حيث كشفت الوثيقة المسرّبة بقيام "إسرائيل" بحساب "الحد الأدنى من السعرات" التي يحتاجها سكان غزة للبقاء أحياء دون الوصول للجوع الكامل، وفق مقياس دقيق؛ لكن عندما تمّ وضع "جدول السعرات الحرارية" في الوثيقة، كان يعيش في قطاع غزة نحو 1.4 مليون نسمة، بينما يقدر عددهم اليوم بنحو 2.2 مليون نسمة، ويضاف ذلك إلى الاختفاء الكامل للإنتاج الغذائي المحلي، والزراعي أو غيره. وحسب تحليل صحيفة هآرتس، يستخدم الاحتلال تقديرات سنة 2007 في حساب كمية الأغذية المسموح بدخولها اليوم.[46]

كما وجدت سياسة التجويع في غزة، دعماً من قبل شريحة كبيرة في أوساط النخب والمجتمع الإسرائيلي؛ حيث برر باحثو مركز القدس للأمن والشؤون الخارجية Jerusalem Center for Security and Foreign Affairs (JCPA) أن حصار غزة يُعد جزءاً من استراتيجية الأمن القومي المبررة لمواجهة حماس، مع عدم إنكار الأثر الإنساني، لكنه عُدَّ "أمراً ضرورياً". وناقشت بعض تقارير معهد دراسات الأمن القومي Institute for National Security Studies (INSS) التجويع كـ"أداة ردع" وليست هدفاً بحدّ ذاته، دون أن تتضمن إدانة واضحة لهذه السياسة.

وقد عبر المزاج الشعبي الإسرائيلي عن تأييده الحصار وخنق غزة، ففي استطلاع أُجرِي في شباط/فبراير 2024، أفصحت غالبية 68% من الإسرائيليين اليهود عن معارضتهم نهائياً لتحويل مساعدات غذائية وطبية إلى سكان غزة، حتى لو كانت عبر هيئات دولية مستقلة عن حماس ووكالة الأونروا.[47] وفي استطلاع آخر، طلب منهم تقييم "إلى أيّ مدى يجب على إسرائيل أن تراعي معاناة السكان الفلسطينيين

أثناء التخطيط للعمليات العسكرية في غزة"، فأشار أكثر من 80% من الإسرائيليين اليهود إلى أنهم يرون أنه يجب الأخذ بها إلى "درجة صغيرة جدًا" أو "ليست بكثير".[48]

في المقابل برزت بعض الأصوات الإسرائيلية التي تعارض الحصار ومفاقمة المجاعة، لكن العديد منها لا تنطلق من مبدأ إنساني مجرد، إنما من زاوية أن في ذلك مصلحة للكيان الإسرائيلي؛ ومنعاً لوضعه في خانة الدول المنبوذة، ما يُعرضه للمساءلة والمحاسبة القانونية ويزيد من عزلته الدولية. فمن ضمن الأصوات التي عارضت الممارسات الإسرائيلية في قطاع غزة، برز يائير جولان Yair Golan، رئيس حزب "الديموقراطيون The Democrats"، الذي عبّر عن قلقه من هذه التوجهات، وصرّح أنه "عندما يحتفل وزراء الحكومة بموت وجوع الأطفال في غزة، يجب أن ندين ذلك".[49] ومن الأصوات المعارضة أيضاً، الكاتب الإسرائيلي جدعون ليفي Gideon Levy الذي قال، في مقال له بصحيفة هآرتس، إن صور المجاعة في غزة والتي تخفيها وسائل الإعلام الإسرائيلية المحلية تُذّكر بناجين من معسكرات الاعتقال والهولوكوست، مبرزاً أن تحويل التجويع إلى سلاح مشروع هو المرحلة الأكثر شيطانية في هذه الحرب.[50]

الخاتمة والتوصيات:

من خلال قراءة ما سبق، يظهر بشكل جلي استخدام الاحتلال الإسرائيلي للجوع كسلاح ضدّ الفلسطينيين في قطاع غزة، مما يُشكّل، وفقاً للقوانين واللوائح الدولية، جريمة حرب تستدعي العمل الجاد لتقديم قادة الاحتلال للمحاكمة، مع الاحتفاظ بحق التعويض لأهل غزة.

أدى استخدام الاحتلال لسلاح التجويع إلى ارتفاعٍ في أعداد الضحايا الفلسطينيين في غزة، بالإضافة إلى الزيادة الواضحة في أعداد المرضى، بل وبدأت الأوبئة والأمراض في الانتشار نتيجة سوء التغذية.

ويهدف الاحتلال الإسرائيلي من خلال استخدامه لسلاح التجويع إلى مجموعة من الأهداف، ولعلّ أهمها:

- اتّباع سياسة انتقامية ضدّ الفلسطينيين، خصوصاً بعد أحداث 2023/10/7.
- سعي الاحتلال الإسرائيلي لدفع سكان قطاع غزة إلى الرحيل والهجرة.
- دفع أهل قطاع غزة للتمرد على حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، في محاولة لإضعاف سيطرتها على القطاع.

المطلوب فلسطينياً توثيق الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع غزة ، والعمل الجاد والدعوة إلى فتح تحقيق دولي لمساءلة دولة الاحتلال. كما يجب إيجاد رأي عام دولي لمساندة ونصرة الفلسطينيين في غزة، بالإضافة إلى العمل على توفير احتياجاتهم من خلال فتح المعابر وانهاء الحصار المفروض على القطاع.

الهوامش

[1] التجويع جريمة حرب بـ"سلاح" الغذاء، موقع الجزيرة.نت، 2025/3/30، في: https://aja.ws/e7nnhs

[2] التجويع كـ"سلاح حرب": ماذا يعني ومتى استُخدم في التاريخ؟، موقع بي بي سي نيوز BBC عربي، 2025/7/22، في: https://www.bbc.com/arabic/articles/c3enz4795qdo

[3] **في الطريق إلى عصر المجاعة**، الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية 2 (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976)، ص 57.

[4] موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في: https://www.icrc.org/ar/news-release/middle-east-icrc-urgently-calls-all-parties-protect-civilians

[5] انظر: موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في: https://www.icrc.org/ar/law-and-policy/food-security

[6] اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب/ أغسطس 1949، موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في: https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/geneva-convention-relative-protection-civilian-persons-time-war

[7] GAZA STRIP: IPC Acute Food Insecurity | November 2023 - February 2024, IPC Global Initiative - Special Brief, site of The Integrated Food Security Phase Classification (IPC), 21/12/2023, https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Gaza_Acute_Food_Insecurity_Nov2023_Feb2024.pdf

[8] Ibid.

[9] نبيل شمالة وأحمد حمد، ورقة حول: حقائق الأمن الغذائي في قطاع غزة واقع وسبل تأمني الغذاء في قطاع غزة في ظل الأزمة العالمية، موقع شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية، 2022، في: https://pngoportal.org/uploads/documents/2022/12/bZV4T.pdf

[10] المرجع نفسه.

[11] غزة – الأمم المتحدة ترفض استخدام المساعدات كسلاح، و"الجوع يدفع الناس لنبش القمامة"، موقع الأمم المتحدة، 2025/5/6، في: https://news.un.org/ar/story/2025/05/1141296

[12] غرفة العمليات الحكومية: غزة تُجَوَّع عمدًا والعالم مطالب بالتحرك فوراً، موقع مجلس الوزراء الفلسطيني، 2025/6/4، في: https://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/News/Details/55903

[13] GAZA STRIP: IPC Acute Food Insecurity and Acute Malnutrition Special Snapshot | April - September 2025, IPC Global Initiative - Special Snapshot, IPC, 12/5/2025, https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Malnutrition_Apr_Sept2025_Special_Snapshot.pdf

[14] غزة – أكثر الأماكن جوعا على وجه الأرض وتقارير عن قتلى ومصابين بحثا عن الطعام، موقع الأمم المتحدة، 2025/5/28، في: https://news.un.org/ar/story/2025/05/1141916

[15] وسط الإبادة الإسرائيلية.. الفاو: أزمة الغذاء بغزة الأسوأ في تقاريرنا، وكالة الأناضول، 2024/10/16، انظر: https://www.aa.com.tr/ar

[16] خبراء أمميون: أطفال غزة يموتون في حملة تجويع إسرائيلية متعمدة، موقع قناة رسيا اليوم RT، 2024/7/9، انظر: https://arabic.rt.com

[17] التجويع جريمة حرب بـ"سلاح" الغذاء، الجزيرة.نت، 2025/3/30.

[18] وليد عبد الحي، فخ المساعدات الاقتصادية والثمن السياسي، موقع المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، 2019/5/30، انظر: https://www.masarat.ps

[19] التقارير التي تصنف الوضع بالمجاعة Famine تعتمد على معايير صارمة، مثل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي IPC، لذلك يتم توثيقها بدقة شديدة وبالاعتماد على فرق ميدانية. وأغلب هذه الإحصائيات تركز على شمال قطاع غزة، حيث كان الوصول الإنساني شبه معدوم لأشهر.

[20] Gaza Strip: Acute Food Insecurity Situation for 1 April - 10 May 2025 and Projection for 11 May - 30 September 2025, IPC, 12/5/2025, https://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/en/c/1159596

[21] Ibid.

[22] الفاو: إسرائيل دمرت 95% من الأراضي الزراعية في غزة، الجزيرة.نت، 2025/5/26، في: https://aja.ws/qvu0lh؛ و"فاو": أقل من 5% من الأراضى الزراعية فى قطاع غزة لاتزال متاحة للزراعة، وكالة أنباء الإمارات (وام)، 2025/5/26، انظر: https://www.wam.ae/ar

[23] Less than seven percent of pre-conflict water levels available to Rafah and North Gaza, worsening a health catastrophe, site of OXFAM International, 17/5/2025, https://www.oxfam.org/en/press-releases/less-seven-percent-pre-conflict-water-levels-available-rafah-and-north-gaza?utm_source=chatgpt.com

[24] مسؤول للجزيرة نت: إسرائيل دمَّرت 85% من مصادر المياه في غزة، الجزيرة.نت، 2025/5/24، في: https://aja.ws/7ry2b3

[25] حكومة غزة: الموت جوعا يهدد 650 ألف طفل دون الخامسة بالقطاع، وكالة الأناضول، 2025/7/12.

[26] 115 شهيدا بسبب المجاعة في غزة والخطر يتفاقم على الأطفال، الجزيرة.نت، 2025/7/24، في: https://aja.ws/trk6zx

[27] 900 شهيد جراء الجوع في غزة بينهم 71 طفلا والاحتلال يواصل المجازر، الجزيرة.نت، 2025/7/20، في: https://aja.ws/fqusad

[28] الأونروا: الأطفال يموتون أمام أعيننا، ولا نملك الوسائل لعلاجهم، موقع الأمم المتحدة، 2025/7/16، في: https://news.un.org/ar/story/2025/07/1143044

[29] الغارات الإسرائيلية على المستشفيات ونقص الإمدادات يفاقمان الوضع في غزة، موقع الأمم المتحدة، 2025/4/15، انظر: https://news.un.org/ar/story/2025/04/1140731

[30] Fatima Mohammed et al., "Defending the right to health in Gaza: a call to action by health workers," *Conflict and Health* journal, 20/9/2024, https://conflictandhealth.biomedcentral.com/articles/10.1186/s13031-024-00613-5

[31] Yara Ashoura, Abdallah Jlambob and Samer Abuzerr, "Patients in Gaza with chronic conditions need urgent interventions," *The Lancet* journal, vol. 403, Issue 10439, 11/5/2024, https://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736%2824%2900705-0/fulltext

[32] قتل الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 1000 عامل في مجال الصحة في غزة، موقع هيئة الإغاثة الإنسانية (IHH)، 2025/5/16، في: https://ihh.org.tr/ar/news/israil-gazzede-1000den-fazla-saglik-calisanini-sehit-etti

[33] UNFPA: As famine looms in Gaza, pregnant women and newborns face life-threatening health risks, site of United Nations, 20/5/2025, https://www.un.org/unispal/document/unfpa-press-release-20may25/

[34] After 33 Weeks of Conflict, Food in Gaza is Running Out, site of Action Against Hunger, 28/5/2024, https://www.actionagainsthunger.org/story/after-33-weeks-of-conflict-food-in-gaza-is-running-out/

[35] ورقة عمل: سياسة التجويع الإسرائيلية في ظل جريمة الإبادة الجماعية: كيف تتأثر النساء والفتيات في شمال غزة؟، موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2024، ص 8.

[36] انظر: مارغريت الراعي، التجويع الممنهج: كهندسة نفسية ومعرفية وتأثيرها على الفلسطينيين في قطاع غزة، موقع تقدُّم، 2025/5/25، في: https://taqadoom.com/9581/

[37] Julian Borger, Death feels imminent for 96% of children in Gaza, study finds, site of *The Guardian* newspaper, 11/12/2024, https://www.theguardian.com/world/2024/dec/11/death-feels-imminent-for-96-of-children-in-gaza-study-finds

[38] UN relief chief decries 'bullets and bombs' against aid workers, site of United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), 22/11/2024, https://www.ochaopt.org/content/un-relief-chief-decries-bullets-and-bombs-against-aid-workers

[39] محمود الحنفي، كيف استجاب الغرب لجريمة استهداف قافلة الإغاثة الدولية؟، الجزيرة.نت، 2024/4/9، في: https://aja.ws/cun9xo

[40] شهداء منهم عمال من منظمة المطبخ العالمي في استهداف مركبة بخانيونس، موقع التلفزيون العربي، 2024/11/30، انظر: https://www.alaraby.com

[41] "إسرائيل" حوّلت الغذاء إلى سلاح.. المجاعة في غزة كأداة للحصار والإبادة، موقع الوقت التحليلي – الإخباري، 2025/5/24، في: http://alwaght.net/ar/News/265683

[42] نتنياهو ينكر وجود مجاعة في غزة، الجزيرة.نت، 2024/4/17، في: https://aja.ws/yz7e3m

[43] نتنياهو: لا مزيد من الغذاء المجاني لغزة، موقع يورونيوز euronews، 2025/3/2، في: https://arabic.euronews.com/2025/03/02/netanyahu-no-more-free-food-in-gaza-hamas-israel-hostages

[44] إدانة أوروبية واسعة لتصريحات وزير إسرائيلي بـ"تجويع غزة"، موقع سكاي نيوز عربية، 2024/8/8، في: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1734255

[45] Israel announces 'total' blockade on Gaza, site of Al Jazeera, 9/10/2023, https://www.aljazeera.com/news/2023/10/9/israel-announces-total-blockade-on-gaza

[46] Amira Hass, 2,279 Calories per Person: How Israel Made Sure Gaza Didn't Starve, site of *Haaretz* newspaper, 17/10/2012, https://www.haaretz.com/2012-10-17/ty-article/.premium/israels-gaza-quota-2-279-calories-a-day/0000017f-e0f2-d7b2-a77f-e3f755550000

[47] Most Israelis: an "Absolute Victory" to the War is Unlikely, site of The Israel Democracy Institute (IDI), 20/2/2024, https://en.idi.org.il/articles/52976

[48] Even on the Right, Israelis Want Elections Immediately After the War, IDI, 19/12/2023, https://en.idi.org.il/articles/51872

[49] Yair Golan: When Ministers Celebrate Death and Starvation of Children, It Must Be Said, site of Ynetnews, 20/5/2025, https://www.ynetnews.com/article/x1o04359g

[50] جدعون ليفي: صور المجاعة في غزة تذكر بالهولوكوست ومعسكرات الاعتقال، الجزيرة.نت، 2025/7/24، في: https://aja.ws/jtx1yg